

في معرض رده على سؤال شفوي حول « التوظيف بالتعاقد »

# الأخ الغراس: النظام الأساسي الخاص بأطر الأكاديميات يضمن للأساتذة المتعاقدين التمتع بجميع الحقوق التي يستفيد منها موظفو الإدارات العمومية



قال الأخ محمد الغراس كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني، الثلاثاء، إن مقتضيات النظام الأساسي الخاص بأطر الأكاديميات يضمن للأساتذة المتعاقدين التمتع بجميع الحقوق التي يستفيد منها موظفو الإدارات العمومية.

وأبرز الأخ الغراس في معرض رده على سؤال شفوي حول « التوظيف بالتعاقد »، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، أنه تم في إطار الإجراءات المتخذة لتحفيز هذه الفئة، إصدار نظام أساسي خاص بأطر الأكاديميات، يحدد الشروط والضمانات الأساسية لفائدة هذه الأطر، والمتعلقة أساسا بالتوظيف والأجور والمسار المهني والحقوق والواجبات والحماية الاجتماعية والنظام التأديبي وتمثيلية الموظفين وضمان التحفيز المستمر على امتداد الحياة المهنية.

وأضاف أنه تم إعطاء نفس جديد للتكوين باعتباره المدخل الأساسي لولوج مهن التربية والتكوين بالنسبة للوافدين الجدد على المنظومة التربوية، مشيرا إلى أن السيرورة العامة للتكوين عرفت ابتداء من السنة الدراسية والجامعية الحالية هندسة جديدة مكونة من ثلاث محطات رئيسية، تهم الأولى ثلاث سنوات بالجامعة لتلقي التكوين الأساسي بسلك الإجازة في التربية حسب التخصص (ابتدائي وثانوي)، والثانية سنة كاملة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتلقي تكوين نظري - تطبيقي في إطار التأهيل المهني، فيما تمتد المحطة الثالثة على سنة كاملة للتكوين بالتناوب، تجمع بين التكوين بالمراكز الجهوية والتكوين الميداني بتحمل مسؤولية القسم. وأكد أن هذه الفئة من أطر الأكاديميات قد أبانت عن كفاءتها، واحترامها للضوابط المعمول بها داخل المؤسسات التعليمية والتزامها بأداء الرسالة التربوية بكل مسؤولية، مذكرا بالسياق الذي تحكم في الانتقال من التوظيف على الصعيد المركزي إلى التوظيف على المستوى الجهوي، والمتمثل بالأساس في إرساء الجهوية المتقدمة، وتزليل مضامين الرؤية

بالوسط القروي، وسد الخصاص من الموارد البشرية على المستوى الجهوي في إطار سياسة اللاتمركز، فضلا عن تجاوز الصعوبات الناتجة عن عدم كفاية المناصب المالية المحدثة لفائدة الوزارة بموجب قانون المالية سنويا، والتي لم تكن تتجاوز في أفضل الحالات 7000 منصب، لا سيما مع تزايد أعداد أطر هيئة التدريس الحاليين على التقاعد، أو بسبب طلبهم الاستفادة من التقاعد النسبي.

الناتج عن ارتفاع أعداد المتقاعدين، ومعالجة مشكل الاكتظاظ بالأقسام الدراسية، مضيفا أن هذا المسار، الذي انطلق منذ ثلاث سنوات، سيمكن المنظومة التربوية من التوفر على 70 ألف منصب شغل. وفي تقييم أولي للتجربة، سجل الأخ الغراس أن هذا الخيار سمح للأكاديميات بالتخفيف من الاكتظاظ، خاصة بالسلك الابتدائي، والحد من تعدد المستويات بالأقسام المشتركة بنفس السلك، خاصة

الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، بالإضافة إلى تمكين الأكاديمية الجهوية من تلبية حاجياتها الحقيقية الكمية والتنوعية من الموارد البشرية، والتي تملئها خريطة الموارد البشرية على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي. واعتبر أن التوظيف بالتعاقد من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين يعد تجربة ناجحة لكونها في حاجة ماسة لهذه الأطر من أجل مواجهة الخصاص

## مجلس النواب يصادق بالإجماع على 21 مشروع قانون بمثابة اتفاقيات دولية

الفيدرالية، واتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة مع حكومة جمهورية النيجر، ومع حكومة جمهورية مالي على اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، واتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع.

وعلى صعيد أمريكا اللاتينية، وافق مجلس النواب على اتفاقين مع جمهورية الدومينيكان بشأن الخدمات الجوية، والمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، واتفاق بشأن الخدمات الجوية مع حكومة جمهورية بنما.

كما وافق المجلس على اتفاق للتعاون مع جمهورية أذربيجان في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة واتفاق لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

على المستوى المتعدد الأطراف، صادق مجلس النواب على اتفاقية للاتحاد الإفريقي تهدف لمنع الفساد ومكافحته، واتفاقية بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، وعلى مشروع قانون يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد المنعقد بالدوحة سنة 2012.

وفي معرض تقديمها لهذه المشاريع، أكدت كاتبة الدولة أن المصادقة على هذه الاتفاقيات من شأنه أن يساعد على تقوية إشعاع المملكة وتعزيز مكانتها وتواجدها على مختلف الأصعدة وتمتين علاقاتها الثنائية مع عدة دول صديقة.

صادق مجلس النواب، في جلسة عمومية الاثنين، بالإجماع على 21 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقيات دولية، منها 18 اتفاقية ثنائية مع عدد من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية وآسيا، و3 اتفاقيات متعددة الأطراف.

وفي إطار ترسيخ التعاون جنوب-جنوب، الذي اتخذته المملكة المغربية كخيار استراتيجي، وخاصة مع بلدان القارة الإفريقية، وافق مجلس النواب، خلال هذه الجلسة التي ترأسها نائب رئيس مجلس النواب السيد عبد الواحد الانصاري وبحضور كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السيدة مونية بوستة، على 6 اتفاقيات مع جمهورية الكونغو، تتعلق بتشجيع التعاون في مجال اللوجستيك، وميدان الطاقة، والمجال الفلاحي ومجال تربية المواشي، ومجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، والتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، وتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

وحسب بلاغ لمجلس النواب فقد صادق الأخير أيضا على 3 اتفاقيات للتعاون مع بوركينا فاسو تتعلق بالتعاون القضائي في الميدان الجنائي، والتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، وفي ميدان تسليم المجرمين. وفي نفس الإطار، وافق المجلس على اتفاق ثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا

## مجلس المستشارين يعبر عن استنكاره الشديد للفعال الإجرامي الذي استهدف حياة سائحتين أجنبيتين بإقليم الحوز

أعرب مجلس المستشارين عن استنكاره الشديد للفعال الإجرامي الذي استهدف حياة سائحيتين من الدانمارك والنرويج في منطقة إمليل بإقليم الحوز. وحسب بلاغ لمجلس المستشارين فإن هذا الأخير عبر « بمختلف مكوناته، عن تعازيه ومواساته لعائلتي الضحيتين، وتضامنه القوي مع شعبي ومسؤولي البلدين الصديقين في هذا المصاب الجلل، مؤكدا، بهذه المناسبة، أن مثل هذه الأفعال الوحشية دخيلة على المجتمع المغربي، ولا تمت بآية صلة لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ولا تنسجم مع قيم وثقافة وتقاليد وسلوك الشعب المغربي ».

وأكد المجلس أنه يواصل جهوده في تعزيز كل الآليات القانونية والنشريعة الكفيلة بالتصدي لخطر التطرف والإرهاب، وتكريس ثقافة السلم والحوار والانفتاح والتعايش بآرض المملكة المغربية، وانخراطه في محاربة كل أشكال العنف والتطرف في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وأشاد بالمهنية والاحترافية والاستباقية واليقظة التي أبانت عنها مختلف الأجهزة الأمنية في تفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة، والتصدي لكل المخططات الإرهابية الخطيرة التي تستهدف أمن واستقرار المغرب.

وجدد المجلس التأكيد على أن هذا « الفعل الإرهابي الهمجى لن ينال من عزيمة وإرادة الشعب المغربي في تصديه للتطرف والإرهاب بمختلف أشكاله وأيا كانت مصادره، والانصرار لقيم التسامح والوسطية والتعايش ».